من أجل خطاب سياسي

تركي الحمد*

في أي حدث وكل حدث، غالباً ما نجد أن الخطاب السياسي العربي يتعامل معه من منطلق واحد، وآليات تحليل واحدة، ونتيجة واحدة في النهاية. فسواء كنا نتحدث عن الحرب العراقية الإيرانية، أو الغزو العراقي للكويت، أو الغزو الأميركي للعراق، أو قضية فلسطين في مختلف حالاتها ونقاطها التاريخية او التطورات الأخيرة في لبنان ، فإن التحليل لا يختلف كثيراً، والنتائج لا تختلف كثيراً، والآليات والمفاهيم المستخدمة هي ذاتها، بغض النظر عن ظروف الزمان والمكان والقضية محل التحليل، فالتغير حالة طارئة في الخطاب الثقافي العربي عامة، وما ينبثق عن هذا الخطاب من خطابات سياسية وغيرها.

بإيجاز العبارة، فإن آفة الخطاب السياسي العربي هي الأدلجة المفرطة، على اختلاف اتجاهات هذه الأدلجة، القائمة على ترميز الواقع، وقياس ما هو مشهود من أحداث على ما هو غائب من وقائع. فالمتابع العربي للشأن العام، أو الممارس له، سواء كان ممارساً للسياسة، أو عالماً من علماء السياسة، أو صحفياً يغطي أحداث السياسية، أو فرداً من العامة تجري السياسة في دمه مجرى الدم، كحال غالب العرب، كل أولئك لا يستطيعون الإنفكاك من أسر مقولات ومفاهيم إيديولوجية معينة لا يستطيعون رؤية العالم إلا بها ومن خلالها. وسواء كنا نتحدث عن الإسلاموي أو القومي أو الوطني أو اليساري أو اليميني أو الرجعي أو التقدمي، فإن القاسم المشترك بين كل هؤلاء هو أدلجة الواقع، وفق هذا المنظور أو ذاك، اعتماداً على آليات تحليل ومفاهيم معرفية ثابتة لا تتغير، رغم تغير الأحداث وتقلبات العالم.

النتيجة الدائمة في أي تحليل سياسي عربي معروفة سلفاً، فهي في غالب الأحوال أن هناك صراعاً ما بين الأمة وأعدائها، أو مؤامرة ما ضد الأمة، بمثل ما كان عليه الوضع في لحظات معينة من التاريخ الإسلامي، في حالة المرجعية الإسلامية، أو التاريخ العربي الحديث والمعاصر، في حالة المرجعية القومية، أو لحظات أخرى تتعدد وفق الاتجاه الإيديولوجي للخطاب، ولكن تبقى النتيجة واحدة. وفي النهاية فإن السلوك السياسي الموصوف بعد مثل هذا التحليل هو غالباً الرفض، أو الدعوة إلى مجرد الرفض لكل شيء، والذي ينتهي بقبول كل شيء في النهاية، بعد أن تكون الطيور المبكرة قد غادرت بأرزاقها، دون أن يكون هنالك هامش حركة بين طرفي الرفض المطلق والقبول المطلق.

أما ما يمكن أن يكون خطاباً سياسياً يقوم على أسس من التحليل السببي والعقلاني، فإن ذلك يكاد يكون شبه غائب عن الخطاب السياسي العربي وآليات إنتاجه. تحليل آليات الفعل، ودوافع السلوك، والعلاقة بين القوى الإقليمية والدولية وفق أبجديات علم السياسة مثلاً، فإن ذلك يبقى شبه غائب عن الساحة العربية وخطابها الإيرانية مثلاً كانت حرباً بين العرب والفرس، أو بين الإسلام والمجوسية، أو حرباً للدفاع عن البوابة الشرقية للأمة في أفضل الأحوال. وما يجري في العراق اليوم هو نتيجة تلك المؤامرة التي لا تريد أن تترك العرب في حالهم كي ينهضوا، أو أنها جزء من مخطط استعماري أو صليبي، على اختلاف ايديولوجيا المتحدث، للهيمنة على المنطقة التي تهدد حضارة العصر، ألا وهي المنطقة العربية، أو الإسلامية. وفي أفضل حالات التحليل فإن الهدف هو السيطرة على موارد المنطقة، ولكن النتيجة تبقى واحدة، ألا وهي التركيع والهيمنة. فنعم الهيمنة جزء من سياسات القوى الكبرى، ولكن ليس من أجل الأهداف التي يعرضها الخطاب السياسي العربي بمختلف تياراته الإيديولوجية.

الصورة الدائمة في الخطاب السياسي العربي غالباً ما تكون مرتكزة إلى تصور رمزي ورغبوي، لا مكان للتحليل السياسي الواقعي أي أثر فيه. ليس في تلك الصورة مكان لتحليل صراع المصالح، أو المنافسة على النفوذ السياسي الإقليمي أو الدولي بين قوتين أو أكثر، أو تحليل لأوضاع هذا البلد أو ذاك يقوم على صلابة الواقعة لا هلامية التصور، بحثاً عن أسباب الصراع والانفجار. كل ذلك، والذي هو من أبجديات علم السياسة والتحليل السياسي الحديث، لا تجد له أثراً كبيراً في الخطاب السياسي العربي المعاصر، حتى لدى أولئك المعتبرين من علماء السياسة في عالم العرب. ففي ظل الهيمنة الايديولوجية على الخطاب الثقافي العربي عامة، والخطاب السياسي خاصة، ينسى عالم السياسة العربي كل ما تعلمه، ويغرق في مقولات الايديولوجيا، ومفاهيم الصراع، وترميز الواقع، ليصبح مثله مثل أي عربي آخر منغمس في السياسة، وما أكثرهم في عالم العرب.

وإذا كانت الأدلجة هي علة الخطاب السياسي العربي، التي تمنعه من ممارسة مهمته في الفهم والتحليل ومن ثم التوجيه السليم، فإن ذلك يدفعنا إلى الخوض في بعض تفصيلات هذه الأدلجة، لتبين بعض تلك المعوقات التي يزخر بها هذا الخطاب، فتعيقه عن تجديد نفسه، وتعيقه عن فهم العالم من حوله. وفي تصوري، فإن هنالك خمسة مفاهيم أساسية تكبل الخطاب السياسي العربي وتقيده، وتسجنه في قمقم مغلق لا يمكن له معها إلا أن يعيد إنتاج نفسه، بآليات لا تتغير، فتمنعه عن العصر وتمنع العصر عنه. تلك المفاهيم تشكل في مجموعها نوعاً من الوهم المانع من استيعاب الواقع المعاش كما هو، من أجل فهمه كما هو كائن، وذلك إذا كان المراد الوصول إلى ما يجب أن يكون. هذه المفاهيم الخمسة، أو لنقل الأوهام الخمسة، هي السيادة والمؤامرة والسلطة والفرادة والزعامة. فمن ناحية السيادة، فإن هنالك نوعاً من القناعة لدى العرب مقولة: " لنا الصدر دون العالمين أو القبر "، دون أن يكون حلم السيادة هذا مرتبطاً بمعرفة علمية لواقع العرب وإمكانياتهم. فالحلم جميل ومبرر حين يكون مؤسساً على قاعدة من معرفة حقيقية لأوضاع واقعية، ولكنه يكون مخدراً في حالة غياب مثل تلك المعرفة، ويصبح وهماً من الأوهام.

وفيما يتعلق بالمؤامرة، فإن الخطاب السياسي العربي يحاول أن يخلق نوعاً من آليات الدفاع عن الذات، وذلك بإعطاء تفسير للإخفاقات المرئية والملموسة، عن طريق إرجاع السبب إلى وجود حالة من العداء الدائم " للأمة "، لا يرتبط وجودها بزمان ومكان محدد بقدر ما أنها فوق كل الظروف، تمنع الأمة من تحقيق ذاتها. مثل هذا الوهم يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يستطيع مثل هذا الخطاب أن يكون أداة مفهومية سليمة لمعرفة العالم، ومن ثم التفاعل مع هذا العالم. فالخطاب في النهاية لا عيب فيه، والذات لا خلل فيها، ولكن المشكلة في قوى الداخل والخارج التي لا تريد أن تهدأ أو أن تستريح. والسلطة، في الخطاب السياسي العربي، هي حجر الفلاسفة القادر على تحويل كل ما هو غث إلى ثمين، كل المعادن الرديئة إلى معادن نفيسة. فالسلطة هي كعبة الخطاب السياسي العربي التي يدور حولها الجميع، مما يعمي الأبصار عن العلاقات التحتية التي تجعل من السلطة سلطة، ومن كونها بهذا الوضع أو ذاك الشكل. أن تكون السلطة، والسلطة السياسية تحديداً، هي المحور الرئيس للخطاب، تجعله أسير مثل هذا المفهوم، وبالتالي فإن كل شيء خارج هذا المحور هو مجرد هوامش على دفتر السلطة: كل شيء يبدأ من السلطة، وكل شيء ينتهي بالسلطة. قد يكون مثل هذا الوضع معبراً عن واقع سياسي عربي معين، ولكن عدم معرفة مثل هذا الواقع معرفة موضوعية سليمة، يجعل من أسر السلطة عائقاً في طريق تجديد الخطاب لنفسه، والبحث عن آليات ومفاهيم جديدة قادرة على وصف الواقع في المقام الأول.

أما الفرادة والتميز فهي المفهوم الأثير لدى الخطاب السياسي العربي، صراحة أو ضمناً في أحوال كثيرة. فالأمة، على اختلاف في التعريف والتحديد، ليست أمة ضمن أمم، بقدر ما أنها شيء له فرادة خاصة، وتميز فريد. ورغم أن هذا الأمر ينطبق على أي أمة وكل جماعة في العصر والتاريخ، إلا أنه في الحالة العربية يتخذ من التسامي على القوانين التاريخية والاجتماعية التي تنطبق على الجميع، في ضياع شبه تام للحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص. وفي الختام يأتي الزعيم ومفهوم الزعامة، ليكون خامسة الأثافي المشكلة لآليات الخطاب السياسي العربي. فالمخيلة السياسية العربية، لا يختلف في ذلك عالم أو جاهل في كثير من الأحيان، لا ترى الحركة السياسية إلا من خلال " مُنقذ " يأتي فجأة من بطن الغيب، ليعيد للأمة أمجادها، أو يدحر أعداءها، أو يملأ الأرض عدلاً بعد أن امتلأت جوراً، أو يكون مستبداً عادلاً. هو دائماً عمر بن الخطاب أو صلاح الدين أو عبدالناصر، أو حتى صدام حسين. شخصنة السياسية، في مقابل مأسستها، علة دائمة من علل الخطاب السياسي العربي، ولا يمكن له أن يتخلص منها ما لم يتخلص من بقية أوهامه، وتلك المفاهيم التي تقف حاجزاً بين هذا الخطاب والاندماج في عصره، وذلك لا يكون إلا بنقد صريح ومباشر وجذري لهذا الخطاب ومقولاته.

والخلاصة هي أن الثقافة العربية، والتي يقوم عليها الخطاب السياسي العربي، هي ثقافة مؤدلجة من قمة الرأس حتى أخمص القدم، فلا ترى الأشياء إلا من خلال عدسات ترى فيها الأبيض والأسود الأخضر والأحمر والأصفر بشكل أحادي منفرد، ولكنها في النهاية لا تكون إلا لوناً واحداً، والعالم هو كل هذه الألوان. وسواء كنا نتحدث عن أهل الدين أو أهل الدنيا، اليسار أو اليمين، الرجعيين أو التقدميين، الموضوعيين والذاتيين، فإن العلة واحدة غالب الأحوال. أميركا إما أن تكون استعمارية أو صليبية، أو تكون رائدة الديموقراطية والعولمة في عالم اليوم، ولكن أن تكون دولة وقوة عظمى قابلة للتحليل والتعامل وفق نتائج ذلك التحليل، فتلك مسألة غير واردة على العقل المنتج للخطاب في الغالب الأعم. وما لم يتخلى الخطاب السياسي العربي عن أدلجته المفرطة هذه، بتبني مفاهيم جديدة وآليات معرفة جديدة، تتيح الفهم والتفسير، قبل القفز إلى التحويل والتغيير، فإن الحالة العربية ستبقى بركة من المياه الساكنة، لا فرق عندها بين ما جرى في كربلاء أيام الحسين، وما جرى في كربلاء أيام صدام حسين..فالزمان غير معترف به، والمكان دائماً هو المكان.

* مفكر وأكاديمي سعودي

لهذه الأسباب أرفض وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر

إذا وصل الاخوان الى الحكم في مصر عليكم ان تتوقعوا ما يلي:

١ - ستصدر فتاوى عن الازهر بتكفير جمال عبدالناصر باثر رجعي ... وقد يتم نبش قبره وتنفيذ حكم الاعدام بجمجمته.

٢ ـ سيصدر مرسوم اخواني بالغاء النشيد الوطني ومنع تحية العلم.

٣- سترفع مصر يدها تماماً عن الموضوع الفلسطيني وسيصبح اهتمام الشيخ الرئيس عاكف منصباً على الاخوة في افغانستان واخوة الدين في الفلبين والمسلمين في طشقند وقد يجد المصريون انفسهم يجاهدون في جزر الماوماو لتحريرها من الاحتلال الصليبي الغادر.

٤- سيتحول المجتمع المصري الى مجتمع (رجالة) بدءاً من الفصل بين النساء والرجال في المدارس والجامعات والمصانع والوزارات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة وانتهاء بفصلهم حتى في محلات السوبر ماركت

٥- سيتوقف الانتاج السينمائي والتلفزيوني المصري ، وسيتوقف معه البث التلفزيوني واستقبال القنوات الفضائية ، وسيتم اغلاق محلات التصوير والتسجيلات الموسيقية .

٦- ستوقع مصر اتفاقات اخوة وتعاون مع الجماعات الجهادية في افغانستان وباكستان وكشمير والشيشان والفلبين والصين ، وستحتفظ بعلاقات متطورة ومتميزة فقط مع الدول الاسلامية التي تعيش على المعونات الامريكية والخارجية.

٧- ستقاطع مصر جميع الدول العلمانية الكافرة مثل امريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا وكندا ... وسيتم منع استيراد معجون الاسنان كولجيت طالما ان لدينا وفرة في المسواك!

٨- ستصدر فتوى عن الشيخ عاكف بتحريم ركوب السيارات والقطارات وستنتشر الحمير الصعيدية والبغال الاسيوطية وعربات الكارو في القاهرة لحل مشكلة المواصلات كما حلتها حركة طالبان في كابول.

٩- سيتم جمع الجزية من خمسة ملايين مواطن مصري قبطي لانهم من "اهل الذمة"!

١٠- سيتم قطع ارزاق الحلاقين واصدار قوانين بتطويل اللحية وقد يسن مجلس الشعب الاخواني مرسوماً باجبار المسيحيين على حلقها حتى يتم تمييزهم عن المسلمين وسيتم طمر الشوارع المصرية بالشرطة الدينية - المطاوعة- لجلد الرجال الذين لا يصلون على مؤخراتهم.

١١- سينط احمد الفيشاوي وزملاؤه من الوعاظ الجدد على بنات الناس - بالحرام- لتحبيلهن طالما ان الشرع ينص على ان الولد للفراش وابن الزاني لا ينسب لابيه وانما ينسب لجاره!

١٢- سيتم الغاء جميع الاجنحة من معرض القاهرة الدولي للكتاب والاكتفاء بالجناح الاسلامي الذي سيتضمن مطبوعات الاخوان ومواليهم ... بدءاً بسحر الكهان والعلاج ببول الابل ، وعذاب القبر وآداب مسح اللحية وايلاج راس الاحليل في قبل او دبر ... وانتهاء باداب الجماع

١٣- سيتم منح اسامة بن لادن والزرقاوي والحمراوي وابو الدرداء حق اللجوء السياسي في مصر باعتبارهم من المشاركين في غزواتي واشنطن ونيويورك ... وغزوة الخندق في اقتصادي.

١٤ ستمنع جميع الاحتفالات بالمناسبات الوطنية لانها بدعة ... وكل بدعة ضلالة ... وكل ضلالة في النار.

١٥- سيتم دفن جميع (المومياءات) الموجودة في المتحف المصري لان اكرام الميت دفنه كما سيتم هدم الاهرامات لانها شواهد من زمن الوثنية الكافرة وسيتم تحويل قبر سيد قطب الى مزار يدلي للتبرك بحجارته.

١٦- ستحل ازمة العنوسة في مصر لان باب الزواج من اربع سيفتح على اوسع ابوابه وسيسمح ايضاً بشراء الجواري والتسري بهن ومواقعتهن عملاً بصحيح الدين !!

١٧ سيتم تغيير اسم "شرم الشيخ" الى عمّة الشيخ او لحية الشيخ او عباءة الشيخ او نسوان الشيخ وسيتم الفصل بين السواح الذكور والاناث في خليج نعمة وسيقتصر دخول خليج نعمة على النساء اما الرجال فسيتم بناء خليج جديد لهم باسم خليج (نعم)!!

١٨- سيتم تنفيذ الفتوى التي كان احد شيوخ مصر قد اطلقها والقاضية بهدم برج القاهرة لانه بما حوله من مسطحات خضراء وبطوله الشديد يدعو الى العوار ويذكر النساء بالعضو التناسلي للرجل بما في ذلك من دعوة الى الفسوق!! وهي الفتوى التي صدرت فعلاً عن شيخ يترأس حزبا مصريا اسلاميا ونشرتها الصحف المصرية .

١٩- سيتم منع اغاني ام كلثوم وعبد الحليم والاطرش وفايزة احمد وسائر المطربين الاحياء منهم والاموات والاكتفاء - في برنامج ما يطلبه المستمعون- ببث اناشيد المغني الانجليزي السابق كات ستيفن الذي سمى نفسه يوسف اسلام وحلقات الملاكمة للملاكم الامريكي كاسيوس كلاي الذي سمى نفسه بالحاج احمد .

٢٠- سيصدر فضيلة الشيخ المغني شعبان عبدالرحيم حفظه الله اغنية جديدة بهذه المناسبة مطلعها..... باحب مهدي عاكف ... وباصلي وراه ركعتين .. ايييييييييييه

٢١- سيتم مصادرة جميع ممتلكات واموال الاغنياء ورجال الاعمال والكفار وضمها الى بيت مال المسلمين تمهيداً لصرفها بمعرفة الشيخ مهدي عاكف ... وعصابته.

٢٢- سيتم اغلاق جميع المقاهي والمطاعم في خان الخليلي وقصر التجارة فيه على انتاج المصانع المصرية من المسابح والمساوك وجوزة الطيب والبخور والكالونيا الرجالي الحلال وخلطة العريس.

٢٣- ستسحب جائزة نوبل من الدكتور احمد زويل وتمنح لزغلول النجار الذي سيعين وزيرا للبحث العلمي والذي سيكتشف لاحقاً ان اسم مهدي عاكف زعيم الاخوان قد ورد ذكره في القرآن ٣٦ مرة وان الصورة التي تظهر على القمر - وهو بدر- ليست صورة صدام حسين - كما زعم احد مشائخ الاخوان الاردنيين- وانما هي صورة مهدي عاكف .

لهذه الاسباب انا أعارض وصول الاخوان المسلمين الى الحكم في مصر.

* مخرج سينمائي مصري

أمامه فرصة ذهبية لإثبات صحة ما ينشره في الصحف

القضاء العادل يحاكم المدعو سامي يونس حالياً.. ونتحدّاه أن يقدّم دليلاً واحداً للقضاء يؤكّد صحّة أكاذيبه ومزاعمه الحاقدة

هذا الرد امتنعت «الثوري» عن نشره رغم توجيهات الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني

كعادتها دائما درجت صحيفة (الثوري) لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني على نشر بعض الأكاذيب والمزاعم الحاقدة ضد العديد من المؤسسات الناجحة ، ولكنها تمتنع عن نشر الردود التي تصل اليها مخالفة ً بذلك الموقف قانون الصحافة والمطبوعات والأعراف والقيم المهنية ، الأمر الذي يضعها تحت طائلة القانون ، وجعلها عرضة للعديد من الأحكام القضائية التي صدرت بحق هيئة تحريرها لصالح المتضررين من أكاذيبها وحماقاتها ، حيث اعتادت (الثوري) على وصف ما يصدر بحقها من أحكام قضائية لصالح ضحاياها المتضررين بسبب ما تنشره ضدهم كذبا وباطلا ً بأنه عدوان على حرية الصحافة التي تتعامل هيئة تحرير (الثوري) معها وكأنها حرية الأذى والتجريح والإساءة والكذب ضد الآخرين ، والامتناع عن نشر ردودهم التوضيحية ، حتى يعرف الرأي العام الحقيقة بدلاً من وضعه تحت تأثير رأي شمولي واحد ووجهة نظر رمادية وحيدة.

عددهارقم (١٩٣٢) الصادر يوم الخميس الأسبق ٥ اكتوبر٢٠٠٦ الجاري، وحرصت على ارسال نسختين من هذا الرد الى الاخ د. ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني والزميل الاستاذ نصر طه مصطفى ، كما اتصلت قيادة المؤسسة هاتفيا بالدكتور ياسين نعمان الذي أكّد حق المؤسسة في الرّد وواجب الصحيفة بنشره التزاما منها بهذا الحق .. ولكن هيئة تحرير (الثوري) لم تنشر الرّد مخالفة ً بذلك السلوك المعتاد من قبلها دائما قانون الصحافة والمطبوعات ، وكل الأعراف المهنية ، الأمر الذي دفعنا هذه المرة الى نشره في صحيفة (١٤ اكتوبر) وسيضطرنا في حالة تكراره الى اللجوء للقضاء على غرار مافعله العديد من ضحايا هيئة تحرير صحيفة الثوري الذين تعرضوا للأذى و الإساءات والاتهامات الخطيرة عبر صفحات (الثوري) .. وفي مايلي نص الرد الذي بعثت به مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر، وامتنعت (الثوري) عن نشره كعادتها دائماً :

الأخ / رئيس تحرير صحيفة " الثوري "المحترم
تحية وبعد

الموضوع / تعقيب

تهديكم إدارة العلاقات العامة في مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر أجمل التحايا متمنين لكم ولهيئة تحرير صحيفة "الثوري" دوام التوفيق في مهامكم.

وإشارة إلى أعلاه وعملاً بحق الرد فقد طالعتنا صحيفتكم بخبر تحت عنوان "سامي يونس يجدد مطالبته بالتحقيق مع رئيس تحرير ١٤ أكتوبر في عددها الأخير رقم (١٩٣٢) الصادر في (٥/١٠/٢٠٠٦م)".

ونود أن نلفت عنايتكم إلى أنّ الخبر تضمن عدداً من المعلومات المغلوطة، حيث حاول الإيحاء بأنّ توقيفه من العمل جاء كحصيلة لدفاعه عن المال العام ومحاربته للفساد، بحسب الخبر المنشور في صحيفتكم، وهو غير صحيح، إذ دأب سامي يونس الموظف في إدارة التجهيزات الفنية لمرحلة ما قبل الطباعة على تسريب بلاغات وأخبار وتصريحات ملفقة إلى بعض الجهات الحكومية والصحف بهدف تضليلها، ثم يقوم بنفيها وتكذيبها في وقت لاحق أمام الجهات القانونية. وسبق وأن قام المذكور بنفي كل ما نُسب إليه في صحيفتكم والزميلة "الشورى نت" في أوقات سابقة، وكانت النيابة العامة ممثلةً بالقاضي قاهر مصطفى علي رئيس نيابة استئناف محافظة عدن قد وجهت رسالة إليكم بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٦م بمرجع (م ز / ١٤٦٧ / ٦م) أكد فيها قيام (سامي يونس) بنفي صحة ما نشرته (الثوري) على لسانه في عدد سابق من صحيفتكم، كما فعل ذلك مع الزميلةً "الشورى نت" أيضاً!!

ونود بهذا الصدد إيضاح ما يلي :

١ - لقد تمّ توقيف المذكور بمقتضى قيام النيابة العامة بالتحقيق معه وإحالته إلى المحكمة المختصة بتهمة جنائية مخلة بالشرف، بحسب ما جاء في منطوق الدعوى القضائية رقم (٢٢٢) لعام ٢٠٠٦م التي رفعتها النيابة العامة إلى محكمة مديرية التواهي ضد الموظف المذكور حيث تواصل هذه المحكمة النظر في قضيته حالياً. الأمر الذي يعاقب عليه وفق المادة (١٠١) والمادة (١٧٦) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (١٢) لعام ١٩٩٤م، والمواد رقم (٢٦، ٢٨، ٢٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (١٢٢) لعام ١٩٩٢م.

كما تمّ التوقيف بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة باعتباره رئيساً للوحدة الإدارية المختصة وفق ما جاء في المادة رقم (١١٧ / أ) من قانون الخدمة المدنية التي تلزم رئيس الوحدة الإدارية بتوقيف من يتم إحالته إلى القضاء، بمثل هذه التهم، وصرف ٥٠٪ من راتبه وتجنيب النصف الباقي حتى انتهاء محاكمته، فإن كان الحكم بالإدانة وجب توريد المبلغ إلى خزانة الدولة، وإن كان بالبراءة وجب إعادته إلى صاحبه، علماً بأنّ المذكور يتسلّم حالياً نصف راتبه بانتظام وفق القانون.

وقد اعترف سامي يونس أمام شرطة المعلا ونيابة التواهي بسرقة وثائق خاصة بمخالفات مالية حدثت قبل ديسمبر ٢٠٠٣م وسبق لنيابة الأموال العامة النظر فيها بناءً على تقرير من الجهاز المركزي لمراجعة الحسابات بالمؤسسة والتي تمّ ضبطها من قبل حراسة المؤسسة وهو يحاول إخراجها مع الموظف محبوب عبد العزيز، وكانت المؤسسة - ولا زالت - بصدد متابعة هذه المخالفات وإحالتها إلى نيابة الأموال العامة تنفيذاً لتوجيهات مجلس النواب ووزير الإعلام.. فيما كان الهدف من تهريبها هو عرقلة قيام المؤسسة بهذه المهمة، التي تندرج في إطار محاربة الفساد.

٢ - نود الإفادة بأنّ المؤسسة لم تتهم سامي يونس بسرقة وثائق ومستندات رسمية، بل إنّ النيابة العامة هي التي اتهمته وأحالته إلى القضاء لمحاكمته.. وقد أتضح أنّ هذه الوثائق التي حاول سرقتها تتعلق بمخالفات مالية ارتكبها الفاسدون في المؤسسة في وقت سابق قبل تعيين الإدارة الحالية، ويجري حالياً متابعتها لإعداد ملف آخر عن أموال المؤسسة التي تعرضت للنهب خلال السنوات السابقة.

علماً بأنّ المؤسسة أحالت ملفاً بمخالفات مالية إلى نيابة الأموال العامة خلال هذا العام تورط فيها البعض ممن يتحدثون عن محاربة الفساد لإخفاء تورطهم في نهب أموال المؤسسة خلال السنوات الماضية . ولم يكتفِ المذكور بهذا العمل المخالف للقانون بل أصطحبَ معه عاملة كافتيريا انتحلت صفة محامية وقدّمها للنيابة العامة أثناء التحقيق معه كمحامية له، وقد انكشفت حقيقة هذه المدعية التي أوقعها المتهم سامي يونس في ذلك الموقف المخالف للقانون ، وأُحيلت إلى القضاء وأصدرت محكمة الميناء برئاسة القاضي خالد العيسائي حكماً بإدانتها وحبسها مع وقف التنفيذ.

٣ - المذكور ليس صحفياً ويعمل في المؤسسة في إدارة التجهيزات لمرحلة ما قبل الطباعة، ولا عَلاقة له بمهنة الصحافة وسبق وأنّ أوضحت نقابة الصحفيين اليمنيين فرع عدن بمذكرتها للنيابة العامة في (٢٧/٦/٢٠٠٦م) أنّ المدعو سامي يونس ليس صحفياً وغير مقيد في سجلات النقابة، ناهيك عن أنّ له سوابق لدى أقسام الشرطة في عدن بتهم تزوير توقيعات والاعتداء الجسدي على بعض زملائه في العمل كما أنّ ملفه الشخصي مليء بالأوراق التي تثبت عدم انضباطه في العمل وضعف أدائه وسوء عَلاقاته بزملائه والمشرفين عليه في الدائرة التي يعمل بها. ونود الإفادة بأنّ المذكور درج على نشر أكاذيب بهدف الإساءة إلى سمعة قيادة المؤسسة وعرقلة جهودها في مجال مكافحة الفساد والنهوض بأوضاع المؤسسة ، وطمس النجاحات والإنجازات التي تحققت خلال مدة قصيرة .

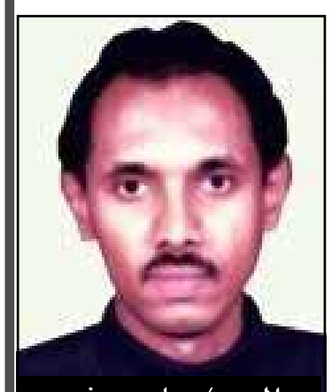

المدعو / سامي يونس

٤ ـ نود الافادة ان المذكور يمتلك الآن فرصة ذهبية لا يمكن تعويضها ، فهو الآن أمام القضاء العادل بعد ان أحالته اليه النيابة العامة ، ولو كان لدى المذكور دليل واحد فقط يؤكد صحة ما ينشره في الصحف من أكاذيب وأباطيل فبإمكانه تقديم أي دليل يمتلكه للقضاء الذي يحاكمه حاليا ً بتهمة مخلة بالشرف والأمانة ونحن نتحداه أن يفعل ذلك بدلاً من نشر بلاغات وتصريحات كاذبه ثم نفيها وانكارها أمام النيابة والقضاء !!؟

نأمل نشر ردنا كما ورد وتوخي الحقيقة في ما يصلكم من أخبار مغرضة تهدف في المقام الأول إلى الإساءة لصحيفتكم.

ولكم جزيل الشكر والامتنان

فراس فاروق اليافعي